مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية و القانونية
العدد الأول – المجلد الأول
مارس ٢٠١٧
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢م)

علي عبد الســـلام الجروشي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراته - ليبيا
مصعب معتصم سعيد ارباب
جامعة تبوك – المملكة العربية السعودية
جامعة النيلين - الخرطوم - جمهورية السودان

الملخص: هدفت الدراسة إلى قياس معدل البطالة الحقيقي في الاقتصاد الليبي للفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)، والتعرف على حجم ظاهرة البطالة المقنعة فيه، ولغرض تحقيق هذا الهدف فقد تطرقت الدراسة مفهوم البطالة بالمعنى الرسمي، والذي يعكس البطالة الصريحة، والبطالة بالمفهوم العلمي الذي يعكس البطالة الحقيقية، ومنهجية قياس معدل البطالة الحقيقي، وتطور البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالبطالة خلال فترة الدراسة . تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب التحليلي الإحصائي والرياضي في قياس معدل البطالة الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة.**(1962–2012)** وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع كل من معدلات البطالة الصريحة (الفعلية)، ومعدلات البطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي، وأن من أهم أسباب البطالة الحقيقية انخفاض مستويات الإنتاجية لعنصر العمل، وهو ما يعني وجود ظاهرة البطالة المقنعة في الاقتصاد الليبي. أوصت الدراسة إلى إعادة تأهيل الخريجين والذين لا تتناسب مؤهلاتهم التعليمية مع متطلبات سوق العمل، وكذلك زيادة الإنفاق على التعليم وخصوصاً في الجانب التطبيقي.

الكلمات المفتاحية: البطالة، سوق العمل. الاقتصاد الليبي.

Abstract: This research aimed to measure the real unemployment rate in the Libyan economy, during the Period from (1962-2012). The research also aimed to identify any manifestation of disguised unemployment rate in the Libyan economy. To achieve the research objective, the research sought to investigate the concept of unemployment in the official meaning, which, really reflects the open unemployment, as well as the concept of unemployment in scientific terms, which, on the other hand, reflects the real unemployment. The research also aimed to examine the methodology of the measurement of the real unemployment rate, as well as the evolution of its concept, in addition to some economic changes relating thereto, during the period in research question. The research used both the analytical descriptive approach and the statistical analysis method and the mathematical method in measuring the real unemployment rate in the Libyan economy during the period from (1962-2012). The research findings have shown that, both rates of open unemployment (actual unemployment) and real unemployment in the Libyan economy are significantly rising. The research findings have also shown the fact that, the most part of the reasons behind the real unemployment, is the decrease in the levels of productivity of the labor element, which in turn indicates the existence of disguised unemployment manifestation in the Libyan economy. The research then concluded with a set of recommendations, including the prequalification of graduates and those whose educational qualifications do not consist with the requirements of the labor market.

Keywords: inflation, labor market, The Libyan economy.

١. المقدمة:

يعتبر حجم ومعدل البطالة من المؤشرات المهمة على مستوى الاقتصاد الكلى في جميع دول العالم، وتحتل التغيرات في معدلات البطالة العناوين الرئيسية في مختلف وسائل الإعلام، حيث يزداد الاهتمام بهذا المعدل كأحد أهم المؤشرات على الأداء الاقتصادي، وتعتبر البيانات المتعلقة بالعمالة والبطالة من أهم البيانات الاقتصادية التي تهتم بها كافة الدول، وتوفر لها الإمكانيات والأجهزة المتخصصة لجمعها وتنسيقها، فمعدل البطالة يعتبر مؤشراً واضحاً ورئيسياً لحالة الاقتصاد (**نجا، ٢٠٠٥، ١٠**).

وتعاني معظم الدول النامية بصفة عامة من ظاهرة البطالةUnemployment،والتي تتمثل بوجود أعداد من العاطلين عن العمل حسب المفهوم الرسمي للبطالة، أي بقاء جزء من قوة العمل في المجتمع دون استخدام ويعود سبب ارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية إلى مجموعة من الأسباب أهمها: ارتفاع عدد السكان، وارتفاع عرض العمل، وانخفاض مهارة الأيدي العاملة المحلية، وانخفاض المستوى التعليمي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والتشوهات والاختلالات التي تعاني منها أسواق الإنتاج والعمل في الدول النامية؛ وبالرغم من خطورة البطالة الصريحة أو السافرة؛ إلا أن ظروف الدول النامية تجعل هذا المؤشر -البطالة السافرة–لا يعكس مدة خطورة مشكلة البطالة بصفة عامة، حيث يكمن الخطر الحقيقي في البطالة الحقيقيةtبالمفهوم العلمي، والتي تعكس ما يعرف بظاهرة البطالة المقنعة، والتي تتمثل في الاستخدام الغير الأمثل لقوة العمل، أي استخدام الفرد في عمل تكون إنتاجيته في هذا العمل منخفضة أو سالبة أحياناً، من خلال انخفاض الإنتاجية المتوسطة والحدية لقوة العمل، وتسبب البطالة المقنعة العديد من الآثار السلبية في الاقتصاد المحلي، أهمها: انخفاض الناتج عن مستواه الممكن أو المحتمل، وما يمثله من هدر للموارد الاقتصادية في المجتمع، كما أنها تعد أحد أهم أسباب هجرة الكفاءات المحلية؛ فيما يعرف بهجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة؛ نتيجة عدم التوظيف حسب الإمكانات، أو لمحاباة الآخرين، أو بسبب الفساد الإداري الذي يرافق هذه الظاهرة؛ كما أن محاولة الحد من البطالة المقنعة، وتخفيض البطالة الحقيقية قد يؤدي إلى تحولها إلى بطالة سافرة، وبأعداد كبيرة؛ نتيجة تسريح العمالة الزائدة في المشروعات العامة، وخصوصاً إذا لم تتوفر فرص عمل جديدة داخل الاقتصاد، فالبطالة المقنعة سبب من أسباب البطالة الصريحة وليس العكس، فالموارد، والأموال التي تنفق من دون إنتاج، تمثل هدراً كبيراً في الموارد الاقتصادية للمجتمع؛ كان من الممكن الاستفادة منها، وتوجيهها في مشاريع أخرى إنتاجية، توفر وظائف جديدة للعاطلين، ولا شك أن كل ما سبقت الإشارة إليه ينعكس بشكل نهائي في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع الطاقات العاطلة في الدول النامية (**دربك، ٢٠٠٤**).

ولعل أحد أهم أسباب تفشي هذا النوع من البطالة في الدول النامية هو التدخل الكبير والمفرط للدولة في النشاط الاقتصادي؛ وقيام الدولة بتحمل مسئولية توظيف، وتشغيل العمالة المحلية، حيث تنتج البطالة المقنعة في هذه الدول بسبب تركز نسبة كبيرة من العاملين في قطاعات الدولة، وخصوصاً الخدمية منها، بما يفوق احتياجات تلك القطاعات، وذلك نتيجة التزام الدولة بتوفير فرص العمل للخريجين والداخلين الجدد إلى سوق العمل، فمعظم هذه الدول تتميز بسيطرة القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادي، وضعف مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية، ما نتج عنه تكدس نسبة كبيرة من الأيدي العاملة المحلية في المؤسسات والمشروعات الحكومية، وخصوصا الجهاز الإداري والخدمي للدولة، وهو ما ينتج عنه ارتفاع التكاليف في المؤسسات، والمشروعات العامة، وانخفاض إنتاجها وربحيتها، وضعف الكفاءة في تشغيل العاملين بها؛ نتيجة انخفاض الإنتاجية، ما يحول دون إمكان زيادة دخول العاملين فيها، وتطويرها، وقد يؤدي ذلك في أحيان كثيرة إلى خسارة بعض المؤسسات، والمشاريع، وتعطلها بشكل تام؛ ما يجعلها عبء على الميزانية العامة، حيث تظل هذه المشاريع في بعض الدول وخصوصا الدول النفطية مستمرة بالرغم من خسارتها، معتمدة على الدعم الحكومي لها، وهو ما يشكل هدراً لمواد المجتمع. ونظراً لما يعانيه القطاع العام في الدول النامية من العديد من المشاكل

أهمها: ضعف التمويل، والبيروقراطية، والفساد الإداري، وضعف الرقابة، ونهب المال العام وانخفاض الإنتاج في معظم القطاعات، والمشروعات العامة، وتدني مستويات الإنتاجية لعنصر العمل؛ ما جعل من ظاهرة البطالة المقنعة ظاهرة واضحة وجلية في مؤسسات ووحدات القطاع العام في الدول النامية. وظاهرة البطالة المقنعة تنتج في بعض الدول الريعية كالدول النفطية حيث تكون توفير فرصة عمل للمواطن في القطاع العام ليس حقيقياً، بل هو مجرد حصول هذا المواطن على دخل من الدولة كنصيب له من ريع النفط، دون أن يرتبط هذا الدخل بمستوى الأداء والإنتاجية للمواطن، ودون أن يكون هناك حاجة لتوظيفه، وبالتالي فهي أشبه بإعانات البطالة في الدول المتقدمة، غير أن إعانة البطالة في الدول المتقدمة تعطى للعاطل، والذي سيضطر للبحث عن عمل حقيقي يحصل من خلاله على دخل أعلى، أما في الدول النفطية وخصوصا العربية، فإن المواطن يعتبر موظفا وليس عاطلاً (**دربك، ٢٠٠٤**).

وليبيا كأحد الدول النامية المصدرة للنفط التي يهيمن فيها القطاع العام، ومؤسساته على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في البلاد في جميع المجالات؛ من إنتاج، وتوزيع، واستثمار وتشغيل، وغيره حيث يتحمل هذا القطاع عبء التنمية لوحده بدون مشاركة ذات أهمية من القطاع الخاص، معتمداً في ذلك على الإيرادات النفطية للبلاد، ما جعله يتحمل الجزء الأكبر من عملية توظيف العمالة المحلية في المؤسسات والمشاريع العامة. وتعاني معظم هذه المؤسسات والمشاريع العامة في ليبيا من تدني مستوى الإنتاج، وإنتاجية عنصر العمل؛ بسبب تكدس العاملين بها من جهة، وانخفاض مستويات الإنتاج بها من جهة أخرى، ويزداد هذا التركز في الجهاز الإداري والخدمي للدولة، والقطاعات غير النفطية بشكل عام، فضلاً عن ضعف الكفاءة في تشغيل العاملين، وزيادة التكاليف الإدارية، والأعباء المالية على هذه المؤسسات؛ ما أدي إلي حدوث تضخم إداري في معظم المؤسسات والمشاريع الحكومية، بالإضافة إلى توقف العديد من المشاريع عن الإنتاج.

لذلك تناولت الدراسة قياس معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢م) في خمسة محاور شملت مفهوم البطالة وأنواعها، ومنهجية قياس البطالة، وطرق قياس البطالة، تطور البطالة في ليبيا ثم الخلاصة بأهم النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو حجم البطالة في الاقتصاد الليبي؟
- ما هي أسباب تفشّي ظاهرة البطالة في ليبيا؟

اهداف الدراسة:

١- تحليل وقياس معدلات البطالة وابعادها في الاقتصاد الليبي.
٢- التعرف على حجم البطالة في الاقتصاد الليبي.
٣- معرفة أنواع البطالة في الاقتصاد الليبي.
٤- الوصول الي نتائج وتوصيات تساعد صانعي القرار على تقليل معدلات البطالة في ليبيا.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب التحليلي الإحصائي والرياضي في قياس معدل البطالة الحقيقي في الاقتصاد الليبي للفترة (١٩٦٢–٢٠١٢م).

٢. مفهوم البطالة وأنواعها ومنهجية قياس البطالة الحقيقية

يمكن التفريق بين مفهومين أساسين للبطالة وهما:

(أ)المفهوم الرسمي للبطالة

وفقا لهذا المفهوم فإن البطالة هي: الفرق بين حجم العمل المعروض، وحجم العمل (المطلوب) المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، وبالتالي فإن حجم البطالة هو عبارة عن الفرق بين عرض العمل، والطلب عليه في سوق العمل، وذلك عند مستوى معين من الأجور (**نجا، ٢٠٠٥، ٣:١**).

إن التعريف السابق للبطالة يتطلب أن تتوافر ثلاثة معايير لكي يعد الفرد عاطلا عن العمل خلال فترة البحث وهي:

١) أن يكون الفرد بدون عمل، سواء أكان العمل بأجر لحساب الغير، أو العمل الذاتي لحساب نفسه.

٢) أن يكون الفرد متاحا للعمل وقادرا عليه.

٣) أن يكون الفرد باحثا بشكل جدي عن العمل.

إن الهدف من وضع المعايير السابقة هو محاولة لإعطاء تعريف محدد وشامل للبطالة، بحيث يكون هذا التعريف قابل للتطبيق في مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن من خلال هذا التعريف قياس معدلات البطالة بنفس الطريقة؛ ما يسهل عملية المقارنة بين الدول من حيث معدل البطالة (**نجا، ٢٠٠٥، ٧:٥**).

وبالرغم من أن هذا المفهوم هو المستخدم بشكل كبير، إلا أن هناك بعض الانتقادات التي وجهت إليه وأهمها (**عطية ومقلد، ٢٠٠٥، ٢٢٥**):

١) لا يدخل ضمن هذا المفهوم للبطالة كلا من البطالة المقنعة، والبطالة الجزئية.

٢) لا يربط هذا المفهوم بين العمل وإنتاجية العمل Productivity Labor.

٣) لا يدخل ضمن هذا المفهوم العاطلين عن العمل الذين توقفوا عن البحث عن العمل بسبب يأسهم من الحصول على وظيفة؛ فيما يعرف بالبطالة المحبطةDiscouraged Unemployment، وبالتالي فإن أسماؤهم لا تكون موجودة في السجلات التابعة لمراكز العمل.

(ب)المفهوم العلمي للبطالة الحقيقية

وفقاً لهذا المفهوم فإن البطالة الحقيقية "هي الحالة التي لا يتم فيها استخدام قوة العمل في المجتمع استخداما كاملاً، وهو ما يعنى بقاء جزء من قوة العمل معطلاً، مما يجعل الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن أو المحتمل أو الطبيعي[*]، وهو ما يؤدى إلى تدنى مستوى الرفاهية في المجتمع عن المستوى الذي يمكن الوصول إليه" (**خليل، ١٩٩٤، ٥٩**). ويميز هذا المفهوم بين بعدين للبطالة، البعد الأول: ويتمثل في الاستخدام الغير كامل لقوة العمل في المجتمع، وهذا البعد يشمل كلا من البطالة الإجبارية، والبطالة الجزئية، أما البعد الثاني: فهو يتمثل في الاستخدام الغير الأمثل لقوة العمل، وهي استخدام الفرد في عمل تكون إنتاجيته في هذا العمل منخفضة، والتي تتمثل في انخفاض الإنتاجية المتوسطة لقوة العمل، وهذا البعد يمثل البطالة المقنعة (**عطية ومقلد، ٢٠٠٥، ٢٢٨**).

٣. طرق قياس البطالة:

كما يوجد مفهومان للبطالة: مفهوم رسمي للبطالة، ومفهوم علمي للبطالة، كذلك الأمر بالنسبة لقياس البطالة، فهناك مقياس رسمي للبطالة، ومقياس علمي للبطالة (**عطية ومقلد، ٢٠٠٥، ٢٢٨-٢٢٩**).

---

[*]الناتج المحتمل أو الممكن أو الطبيعي هو ذلك المستوى من الناتج القومي الإجمالي المقدر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج(الأرض والعمل ورأس المال) موظفة توظيفا كاملا ، انظر (خليل، ١٩٩٤،٥٩).

أ/المقياس الرسمي للبطالة

معدل البطالة وفقا لهذا المقياس هو النسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الإجمالي للعمال المشاركين في قوة العمل في فترة زمنية معينة، ويحسب كالتالي:

$$L = E + UE \quad \dots\dots (1)$$

$$U = \frac{UE}{L} * 100 \quad \dots\dots (2)$$

حيث:

U: معدل البطالة. L: قوة العمل، E: عدد العاملين، UE: عدد العاطلين.

وهو مؤشر نسبى محصور بين الصفر والمائة، يسمح بالمقارنة عبر الزمان، والمكان، داخل الدولة الواحدة، وبين مختلف الدول، وبين المجموعات المختلفة من حيث العمر، والجنس، والأصل. إلا أن طريقة قياس معدل البطالة وفق هذا المفهوم تختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع السبب وراء ذلك إلى مجموعة من الاختلافات من أهمها:

٤) الفئة العمرية المحددة، حيث تختلف في السن المحدد لقياس السكان النشيطين اقتصاديا من دولة إلي أخرى.
٥) فترة البحث عن العمل، حيث تختلف هذه الفترة من دولة إلى أخرى.
٦) كيفية التعامل مع فئات المجتمع المختلفة كالخريجين الجدد والأفراد الذين لا يعملون بشكل منتظم وذلك من ناحية إحصائية.
٧) اختلاف مصادر البيانات التي تستخدم لقياس معدل البطالة، فبعض الدول تعتمد على تعداد السكان وبعضها يعتمد على بيانات مسح القوى العاملة بأسلوب العينات والبعض يستخدم إحصائيات مكاتب العمل والتي تقدم إعانات للعاطلين عن العمل.

كما أن قياس البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة لعدة أسباب من أهمها (**نجا**، ٢٠٠٥، ١٠:١٢؛ **مالكوم وآخرون**، ١٩٩٥، ٣١٨:٣٢٠):

١) عدم توفر البيانات الصحيحة والسليمة لدى الجهات والأجهزة التي تقوم بجمع بيانات الاستخدام، والبطالة في البلدان النامية.
٢) وجود ما يسمى بالاقتصاد الخفي، والذي يكون أكبر حجما في الدول النامية، وأنشطة هذا الاقتصاد لا تدخل في الإحصاءات الرسمية.
٣) تتميز أسواق العمل في الدول النامية بوجود قطاع حضري غير منظم، يشمل المؤسسات الصغيرة، والورش والمحلات المختلفة، والحرفيين وغيرهم، وهذا القطاع لا تتوفر عنه بيانات دقيقة.
٤) لا توجد في هذه البلدان برامج التأمين ضد البطالة والإعانات الاجتماعية الشائعة في الدول المتقدمة، والتي تحفز الأفراد للتسجيل في مراكز البحث عن العمل، وبالتالي يظل الكثير من الأفراد العاطلين عن العمل غير مسجلين.

وعلى الرغم من أهمية هذا المقياس؛ باعتباره أفضل المؤشرات لمقارنة أداء سوق العمل، وأكثرها انتشاراً، وهو المقياس الذي تأخذ به كافة الدول والمنظمات الدولية، إلا أنه توجد بعض الانتقادات الموجهة إليه أهمها: أن هذا المقياس يركز على البطالة الإجبارية، ويهمل الأنواع الأخرى من البطالة، كما لا يأخذ في الحسبان الأشخاص الذين توقفوا عن البحث عن العمل؛ بسبب يأسهم من الحصول عليه، أو يقينهم بعدم وجود مناصب مناسبة لهم، وهي ما تعرف بالبطالة المحبطة.

ب/المقياس العلمي للبطالة

يدخل في هذا المقياس ما يعرف بالناتج الممكن Potential أو المحتمل أو الطبيعي Natural، وهو ذلك المستوى المتوسط من الناتج الذي يجعل معدل التضخم ثابت، ووفقاً لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق عندما يكون الناتج الفعلي مساويا للناتج الممكن، وعند هذا المستوى من الناتج فإن معدل البطالة الفعلي يكون مساويا لمعدل البطالة الطبيعي، وهو أدنى معدل للبطالة يمكن أن يسود دون أن يؤدى إلى زيادة التضخم، ويطلق عليه بمعدل التوظف الكامل، أما في حالة كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج الممكن؛ فإن معدل البطالة الفعلي يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي والعكس، وفي هذه الحالة فإن المجتمع يعانى من البطالة الحقيقية بالمفهوم العلمي، وتحدث البطالة الحقيقية بحسب المفهوم العلمي لسببين (**نجا**، ٢٠٠٥، ١٤:١١):

١) إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، أي بقاء جزء من قوة العمل عاطلا.

٢) أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لهذه القوة، وهو ما يعني أن إنتاجية العمل تقل عن مستوى الإنتاجية المحتملة، وتعرف الإنتاجية المحتملة بأنها أعلى الإنتاجيات المتوسطة بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد.

٤. منهجية قياس معدل البطالة الحقيقي:

ترتبط البطالة الحقيقية بانخفاض إنتاجية عنصر العمل؛ نتيجة عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل، وسيتم في هذا الجزء من الورقة توضيح كيفية اشتقاق نموذج رياضي يمكن من خلاله قياس معدل البطالة الحقيقي، من خلال العلاقة بين الناتج المحتمل والفعلي، وإنتاجية العمل المحتملة والفعلية.

فإذا رمزنا للناتج المحتمل ($Y^{\cdot}$)، وقوة العمل (L)، والإنتاجية المتوسطة المحتملة للعمل ($A^{\cdot}$)، ولنفترض وجود معدل بطالة طبيعي في الاقتصاد(*)، ولنرمز له بالرمز θ، وبالتالي فإن الناتج المحتمل هو ذلك المستوى من الناتج الذي نحصل عليه عند تشغيل ما نسبته ($1-\theta$) من قوة العمل (L) تشغيلا أمثلاً عند مستوى الإنتاجية المحتملة ($A^{\cdot}$).

$$Y^{\cdot} = A^{\cdot} \times (1-\theta)L \quad \ldots\ldots (3)$$

وإذا رمزنا للناتج الفعلي (Y) وقوة العمل (L)، والإنتاجية المتوسطة الفعلية للعمل (A)، وكان مستوى التشغيل قريب من التوظف الكامل؛ فإن الناتج الفعلي:

فجوة الناتج (Output Gap) تساوى الفرق بين الناتج المحتمل والناتج الفعلي كالآتي:

$$Gap(Y) = Y^{\cdot} - Y \quad \ldots\ldots (5)$$

$$Y^{*} = A^{*} \times (1-0)L \quad \ldots\ldots (4)$$

وتعرف فجوة الناتج بأنها قيمة الناتج المفقودة؛ نتيجة لعدم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداماً كاملاً وأمثلاً، وبالتعويض من المعادلتين (٣) و (٤) في المعادلة رقم (٥) نحصل على:

$$Gap\ (Y) = \left[A^{*} \times (1-0)L\right] - \left[A \times (1-0)L\right]$$

$$Gap\ (Y) = (1-0)\ L \times (A^{*} - A) \quad \ldots\ldots (6)$$

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسه بوحدات عمل عن طريق قسمة المعادلة (٦) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة ($A^{\cdot}$) كالتالي:

$$Gap(U) = \frac{Gap(Y)}{A^{\cdot}} = \frac{(1-\theta)L \times (A^{\cdot} - A)}{A^{\cdot}}$$

(*)هو أدنى معدل للبطالة يمكن أن يسود دون أن يؤدى إلى زيادة التضخم، ويطلق عليه بمعدل التوظف الكامل (خليل، ١٩٩٤، ٦٠-٦٣).

$$= (1-\theta)L \times \left(1 - \frac{A}{A^{\cdot}}\right) \ldots\ldots\ldots (7)$$

وتمثل فجوة البطالة عدد العاطلين (UE).

وبما أن معدل البطالة الفعلي يحسب كالتالي:

$$U = \frac{UE}{L}$$

وبما أن (L) تمثل قوة العمل وهي في هذه الحالة = $[(1-\theta)L]$.

وبالتعويض من المعادلة رقم (٧) في معادلة معدل البطالة، فإننا نحصل على:

$$U = \frac{Gap(U)}{(1-\theta)L} = \frac{(1-\theta)L \times \left(1 - \frac{A}{A^{\cdot}}\right)}{(1-\theta)L}$$

$$U_R = \left(1 - \frac{A}{A^{\cdot}}\right) \ldots\ldots\ldots (8)$$

وتمثل المعادلة رقم (8) المقياس العلمي للبطالة الحقيقية U_R، ومن خلال المعادلة نلاحظ أن التساوي بين الإنتاجية المحتملة، والإنتاجية الفعلية يجعل من معدل البطالة الحقيقي يساوي صفر، وبالتالي فإن معدل البطالة الذي يسود في هذه الحالة هو معدل البطالة الطبيعي، وعندها يتساوى الناتج الفعلي مع الناتج الممكن، أو الطبيعي في الاقتصاد، وكلما انخفضت الإنتاجية المحتملة، أو ارتفعت الإنتاجية الفعلية فإن معدل البطالة الحقيقي ينخفض، والعكس عندما ترتفع الإنتاجية المحتملة وتنخفض الإنتاجية الفعلية؛ فإن معدل البطالة الحقيقي يرتفع(**لمزيد من التوسع انظر: عطية ومقلد،** ٢٠٠٥، ٢٤٥:٢٤٧).

٥. تطور البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي للفترة (٢٠١٢-١٩٦٢م)

يتناول هذا الجزء من الورقة البحثية تطور البطالة والناتج المحلي الحقيقي، والإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢م)، حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى عدة (٥) فترات، بحيث تشمل كل فترة عقد معين، بداية من عقد الستينيات وحتى سنوات الألفية الجديدة، وتم استخدام المتوسط الحسابي، ومعدلات النمو، والأهمية النسبية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لوصف المتغيرات، والمقارنة فيما بينها خلال الفترات وفيما يلي عرض للتطور هذه المتغيرات:

١- تطور البطالة

بالرغم من إتباع الدولة سياسة التوظيف للعمالة المحلية، إلا أن عدد العاطلين في ليبيا شهد ارتفاعاً ملحوظا خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢)، فبالرغم من انخفاض عدد العاطلين من ٢٦,٣٤ ألف فرد في المتوسط خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٦٢) إلى ١٧,٥٣ ألف فرد خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٩)، إلا أن عدد العاطلين بدا بالارتفاع المستمر خلال الفترات الأخرى ليصل إلى ٢٥٨,٢٥ ألف فرد خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠).

كما نلاحظ أن معدل البطالة في ليبيا قد شهد ارتفاعاً ملحوظا خلال معظم فترات الدراسة، فبالرغم من انخفاض معدل البطالة في المتوسط من ٦,٩٣% خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٦٢) إلى ٣,٧٧% خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٧٠)، ثم ارتفاعه بشكل بسيط إلى ٤,٢٣% خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٨٠)، إلا أنه بدأ بالارتفاع وبشكل مستمر خلال الفترتين (١٩٩٩-١٩٩٠) و (٢٠٠٠-٢٠١٢) حيث بلغ في المتوسط ٩,٩٥% و ١٤,٤٢% خلال الفترتين المذكورتين، وبلغ معامل الاختلاف لمعدل البطالة ٥٥% خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢)، ونلاحظ بشكل عام ان معاملا الاختلاف لمعدل البطالة خلال الفترات المختلفة تراوح

بين ١١% كحد أدنى، و ٢٠% كحد أقصى؛ ما يشير إلى عدم وجود تقلبات كبيرة في معدل البطالة من فترة إلى أخرى، ويتضح ذلك من الجدول (١).

جدول رقم (١): تطور أعداد العاطلين ومعدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)

البيان - الفترة	(1969-1962)	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2012-2000)	(2012-1962)
تطور عدد العاطلين (ألف فرد)	26.34	17.53	30.99	115.68	258.25	102.16
متوسط معدل البطالة (%)	6.93	3.77	4.23	9.95	14.42	8.28
الانحراف المعياري لمعدل البطالة	1.23	0.42	0.71	1.99	2.64	4.55
معامل الاختلاف لمعدل البطالة	0.18	0.11	0.17	0.20	0.18	0.55

المصدر: تم تكوين بيانات الجدول من قبل الباحثين من المصادر التالية:

١- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (٢٠١٠)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (١٩٦٢-٢٠٠٦).

٢- وزارة التخطيط (٢٠١٤) ، تقييم البرنامج التنموي (٢٠١٢-٢٠٠٨).

٣- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠١٢.

تم حساب المتوسط الحسابي ومتوسط معدل النمو والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف من قبل الباحثين من خلال ما سبق يلاحظ بشكل عام ارتفاع معدل البطالة في ليبيا، وهو ما يعكس عجز الاقتصاد عن توليد فرص للعمل في ظل سيطرة القطاع العام، وضعف القطاع الخاص، وتمثل مشكلة البطالة في ليبيا مشكلة ذات طابع هيكلي لارتباطها الاختلالات في هيكل الاقتصاد، من حيث سيطرة القطاع النفطي على الإنتاج، وسيطرة القطاعات غير النفطية على التشغيل، والاعتماد على العائدات النفطية في تمويل المشاريع في القطاعات غير النفطية. وضعف القطاع الإنتاجية غير النفطية (الزراعية والصناعية)، وعدم التوافق بين مخرجات القطاع التعليمي ومتطلبات سوق العمل، واعتماد القطاع الخاص على العمالة الوافدة، وتفضيل العمالة الوطنية العمل في القطاع العام، ولوظائف معينة فقط في معظمها وظائف خدمية وعدم وضوح السياسات الاقتصادية، وغيرها من الأسباب الأخرى.

٢- تطور الناتج المحلي الحقيقي

شهد الناتج المحلي الحقيقي في ليبيا تطوراً ملحوظا خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)، ومن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد تميز بالارتفاع المستمر خلال جميع فترات الدراسة، حيث ارتفع في المتوسط من ٩٤٦,٦٢ مليون دينار خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٦٩) إلى ١٩٧٢١,٣٢ مليون دينار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ١٠,٦٣% خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)، ويتأثر الناتج الإجمالي في ليبيا بالناتج النفطي، والذي شكل ما نسبته ٦٣,٣% من إجمالي قيمة الناتج الإجمالي، في حين شكلت القطاعات غير النفطية ما نسبته ٣٦,٣٧% خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)، ونلاحظ أن التقلبات في الناتج الإجمالي تترافق مع التقلبات في الناتج النفطي، حيث حقق الناتج الحقيقي أعلى معدل نمو بلغ ٣٠,٦٢% خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٦٩)، وهي نفس الفترة التي حقق فيها القطاع النفطي أعلى معدل نمو بلغ ٣٧,٣٧%، حيث تمثل هذه الفترة بداية إنتاج تصدير النفط، وحصول البلاد على عائدات مالية مكنتها من تنفيذ أول خطة تنموية البلاد، ما انعكس في ارتفاع حجم الناتج الحقيقي بشكل كبير، في حين أن أقل معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي قد بلغ 2.95-% خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩)، وهي نفس الفترة التي حقق فيها القطاع النفطي أقل معدل نمو خلال جميع الفترات، حيث كان بالسالب وبلغ 5.11-%، وهذه الفترة شهدت انخفاض كبير في أسعار النفط، وانخفاض الإيرادات النفطية، وتوقف العمل بالخطط التنموية، ما انعكس في انخفاض الناتج الإجمالي، أما ناتج القطاعات غير النفطية فيتأثر بالإنفاق الاستثماري والخطط التنموية، والتي تتوقف بدورها على الإيرادات النفطية، حيث يلاحظ أن أعلى معدلات نمو للقطاعات غير النفطية قد تحققت خلال الفترات (١٩٦٢-١٩٦٩) و (١٩٧٠-١٩٧٩) و (٢٠٠٠-٢٠١٢)، وهي الفترات التي شهدت تنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج التنموية نتيجة ارتفاع العائدات النفطية، في حين نلاحظ انخفاض معدل نمو ناتج القطاعات غير النفطية خلال الفترتين (١٩٨٠-١٩٨٩) و (١٩٩٠-١٩٩٩)، والتي شهدت انخفاض أسعار النفط، وانخفاض العائدات النفطية، ما نتج عنه توقف العمل بالخطط والبرامج التنموية، وبالتالي انخفاض ناتج هذه القطاعات؛ بسبب انخفاض الإنفاق الاستثماري خلال الفترتين المذكورتين.

ويمكن التعرف على مقدار التقلبات في الناتج الإجمالي، ومدى ترافقها مع التقلبات في ناتج القطاع النفطي من خلال قياس معامل الاختلاف للناتج الإجمالي، وناتج القطاع النفطي، والذي يوضح مدى الاختلاف والانتشار للبيانات، ودرجة التقلبات والتغيرات من فترة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، حيث نلاحظ أن أعلى قيمة لمعامل الاختلاف للناتج الإجمالي قد بلغت ٥٤% خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٦٩)، وهي نفس الفترة التي حقق فيها معامل الاختلاف للناتج النفطي أعلى قيمة، والتي بلغت ٥٩%؛ في حين كانت أقل قيمة لمعامل الاختلاف٦% خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)، وهي نفس الفترة التي حقق فيها معامل الاختلاف للقطاع النفطي أقل قيمة والتي بلغت ٥%، بينما بلغ معامل الاختلاف للناتج الإجمالي ٥٥% خلال كامل الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)، وللقطاع النفطي ٤٥% للفترة المذكورة، وتعكس قيمة معامل الاختلاف درجة التقلب في الناتج المحلي الإجمالي من فترة إلى أخرى، ونلاحظ مدى ترافقها مع التقلبات في القطاع النفطي خلال فترة الدراسة.

وبمقارنة معامل الاختلاف خلال كامل الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢) للناتج الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية؛ فإننا نلاحظ أن القطاعات غير النفطية قد حققت أعلى درجة تقلب، حيث بلغ معامل الاختلاف لها ٧٨% خلال الفترة المذكورة، وهي أعلى من قيمة معامل الاختلاف للناتج الإجمالي والناتج النفطي، ويرجع ذلك إلى اعتماد هذه القطاعات على الإنفاق الاستثماري، والذي يعتمد بدوره على العائدات النفطية، والتي تتميز بالتقلب حسب أوضاع السوق العالمية للنفط والتي تؤثر على الأسعار، والأوضاع الداخلية والتي تؤثر على الإنتاج كما في السنوات الأخيرة ويتضح ذلك من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) أدناه.

جدول رقم (٢): تطور الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢)

القطاع		(1969-1962)	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2012-2000)	(2012-1962)
متوسط قيمة الناتج (مليون دينار)	القطاعات غير النفطية	946.62	4414.52	9096.42	9663.71	19721.32	9719.54
	القطاع النفطي	3744.66	14631.56	14323.12	14387.63	20590.14	14037.83
	إجمالي الناتج المحلي	4691.28	19046.08	23419.54	24051.34	39893.63	23757.37
متوسط هيكل الناتج (%)	القطاعات غير النفطية	22.98	22.68	39.31	40.13	47.22	36.37
	القطاع النفطي	77.02	77.32	60.69	59.87	52.78	63.63
	إجمالي الناتج المحلي	100	100	100	100	100	100
متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي (%)	القطاعات غير النفطية	14.70	19.22	2.20	2.09	10.28	10.44
	القطاع النفطي	37.37	14.20	-5.11	2.19	4.58	12.18
	إجمالي الناتج المحلي	30.62	14.69	-2.95	2.09	7.07	10.63
الانحراف المعياري	القطاعات غير النفطية	329.26	2111.57	818.09	834.68	7240.10	7594.38
	القطاع النفطي	2205.99	6055.97	3123.91	676.97	3473.55	6344.18

	إجمالي الناتج المحلي	2527.83	8093.98	3693.37	1415.55	10059.34	13065.84
معامل الاختلاف (%)	القطاعات غير النفطية	0.35	0.48	0.09	0.09	0.37	0.78
	القطاع النفطي	0.59	0.41	0.22	0.05	0.17	0.45
	إجمالي الناتج المحلي	0.54	0.42	0.16	0.06	0.25	0.55

المصدر: اعداد الباحثين استنادا على المصادر التالية:

١- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (٢٠١٠)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (١٩٦٢-٢٠٠٦).
٢- مجلس التخطيط العام (ديسمبر ٢٠٠١) -المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٢-٢٠٠٠.
٣- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
٤- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
٥- وزارة التخطيط (٢٠١٤)، تقييم البرنامج التنموي (٢٠٠٨-٢٠١٢).

تم حساب المتوسط الحسابي ومتوسط معدل النمو والأهمية النسبية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف من قبل الباحثين.

٣- تطور التشغيل

يبين الجدول رقم (٣) أن مستوى التشغيل في ليبيا قد شهد بدوره ارتفاعً ملحوظا ومستمراً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع متوسط إجمالي التشغيل في جميع القطاعات من ٣٧٩,٨٣ ألف مشتغل خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٦٢) إلى ١٧٣٣,٢١ ألف مشتغل خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠)، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ٣,٧٥% خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢)، وبلغ متوسط التشغيل في القطاعات غير النفطية ١٠٢٢,٥٨ ألف مشتغل في المتوسط، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ٣,٧٨% خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢)، وهو يقترب من متوسط النمو السنوي لإجمالي التشغيل، في حين بلغ متوسط التشغيل في القطاعات النفطية ١٩,٢٣ ألف مشتغل في المتوسط، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ ٤,١١% خلال الفترة المذكورة، ويلاحظ تركز التشغيل في القطاعات غير النفطية بنسبة تجاوزت ٩٨% في المتوسط، مقابل نسبة أقل من ٢% في المتوسط في القطاع النفطي خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢)، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: ما يتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي في ليبيا من حيث سيطرة القطاع العام على حركة النشاط الاقتصادي، وإتباع الدولة سياسة التوظيف للعمالة المحلية، ما انعكس في تركز العاملين في قطاعات الدولة، وخاصة الخدمية منها، بالإضافة إلى الطبيعة الاستخراجية للقطاع النفطي الذي يقوم على استخراج النفط الخام، وتعتمد عملية استخراجه وتصديره على التكنولوجيا كثيفة رأس المال، والعمالة الأجنبية المدربة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تركز العاملين في القطاعات الحكومية يكون بشكل واضح في قطاع الخدمات العامة، والذي تشير العديد من الدراسات إلى أن نسبة مساهمته في التشغيل الكلي تتجاوز ٧٠%(الجروشي،٢٠١٢) من إجمالي التشغيل في القطاعات الحكومية، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالاختلال بين مخرجات النظام التعليمي،

ومتطلبات سوق العمل، وضعف القطاع الخاص، واعتماده على العمالة الأجنبية في معظم أنشطته، وغيرها من الأسباب الأخرى ذات العلاقة بالاختلالات في سوق العمل الليبي.

ويمكن التعرف على مقدار التقلبات في مستوى التشغيل من خلال قياس الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، حيث بلغ معامل الاختلاف لإجمالي التشغيل ٤٨%، وهي قيمة منخفضة تعكس تجانس البيانات، ونلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لإجمالي التشغيل تكاد تكون مساوية لقيمة الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف للتشغيل في القطاعات غير النفطية خلال جميع الفترات، وهو ما يعني أن التقلبات في التشغيل في القطاعات غير النفطية القطاع النفطي تنعكس بشكل كامل على مستوى التشغيل الكلي، نتيجة التركز الكبير لنسبة كبيرة من المشتغلين في القطاعات غير النفطية، وخصوصا الخدمية منها.

جدول رقم (٣): تطور التشغيل خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)

القطاع		(1969-1962)	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2012-2000)	(2012-1962)
متوسط عدد المشتغلين (ألف فرد)	القطاعات غير النفطية	367.83	611.54	949.37	1148.23	1701.34	1022.58
	القطاع النفطي	12.00	10.70	13.65	22.70	31.87	19.23
	إجمالي المشتغلين	379.83	622.24	963.02	1170.93	1733.21	1041.81
متوسط هيكل التشغيل (%)	القطاعات غير النفطية	96.82	98.22	98.57	98.10	98.20	98.04
	القطاع النفطي	3.18	1.78	1.43	1.90	1.80	1.96
	إجمالي المشتغلين	100	100	100	100	100	100
متوسط معدل النمو السنوي للتشغيل (%)	القطاعات غير النفطية	2.39	6.80	2.85	3.24	3.34	3.78
	القطاع النفطي	-3.53	1.59	2.55	11.66	5.57	4.11
	إجمالي المشتغلين	2.20	6.70	2.84	3.38	3.29	3.75
الانحراف المعياري	القطاعات غير النفطية	21.60	134.45	100.48	120.88	221.50	495.92
	القطاع النفطي	1.14	0.69	0.72	8.29	12.57	11.08
	إجمالي المشتغلين	20.48	135.11	100.82	127.96	228.24	505.10

معامل الاختلاف (%)	القطاعات غير النفطية	0.06	0.22	0.11	0.11	0.13	0.48
	القطاع النفطي	0.09	0.06	0.05	0.37	0.39	0.58
	إجمالي المشتغلين	0.05	0.22	0.10	0.11	0.13	0.48

المصدر: تم تكوين بيانات الجدول من قبل الباحثين من المصادر التالية:

١- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (٢٠١٠)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (١٩٦٢-٢٠٠٦).

٢- مجلس التخطيط العام (ديسمبر ٢٠٠١) -المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٢-٢٠٠٠.

٣- وزارة التخطيط (٢٠١٤) ، تقييم البرنامج التنموي (٢٠١٢-٢٠٠٨).

- تم حساب المتوسط الحسابي ومتوسط معدل النمو والأهمية النسبية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف من قبل الباحثين.

٤- تطور الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل

من خلال ما سبق عرضه حول تطور الناتج الحقيقي ومستوى التشغيل، من حيث سيطرة القطاع النفطي على الناتج، والقطاعات غير النفطية على التشغيل، فإن ذلك سيقودنا إلى استنتاج أن الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل ستختلف بشكل كبير بين القطاعين النفطي، وغير النفطي، لصالح القطاع النفطي، والذي يجمع بين ارتفاع الناتج وانخفاض مستوى التشغيل، ما يعني ارتفاع مستويات الإنتاجية في القطاع النفطي، والتي بلغت في المتوسط ٨٤١١٦٤,٣٥ دينار للعامل الواحد، مقابل ٨١٦١,٦٧ دينار للعامل الواحد في القطاعات غير النفطية خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢) كما في الجدول رقم (٤)، أي أن الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل في القطاع النفطي تعادل ١٠٣ مرة إنتاجية العامل في القطاعات غير النفطية، ويعكس هذا الفارق الكبير مدى انخفاض الإنتاجية المتوسط لعنصر العمل في القطاعات غير النفطية؛ نتيجة انخفاض ناتج هذه القطاعات، وارتفاع عدد المشتغلين، والذين يتم توظيفهم بدون معايير خاصة بالأداء ومستويات الإنتاج، بقدر ما هو انعكاس للسياسات الاقتصادية الخاطئة، والتي تقوم على سيطرة شبه تامة للقطاع العام، في ظل غياب القطاع الخاص، وبالتالي فإن مهمة التوظيف للعمالة المحلية تقع بشكل كامل على القطاع العام ومؤسساته، والتي تعاني من الفساد المالي والإداري، وتوقف العديد من المؤسسات والمشاريع العامة وتصفية بعض منها، خصوصا في الفترات التي شهدت انخفاض أسعار النفط، وانخفاض العائدات النفطية وتوقف الخطط والبرامج التنموية، وفي ظل التزام الدولة بالتوظيف فإن توقف المشاريع العامة عن العمل لا يعني تسريح العاملين بها، بل يتم توزيعهم على باقي القطاعات العامة الأخرى وخصوصا الخدمية، ما نتج عنه زيادة وارتفاع في أعداد العاملين، في ظل انخفاض الإنتاج وانعكاس ذلك على مستويات الإنتاجية، ويعد تركز التشغيل في المؤسسات والمشاريع العامة، وخصوصا قطاع الخدمات العامة أحد أهم أسباب البطالة المقنعة في ليبيا.

جدول رقم (٤): تطور الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢) (100=2003)

القطاع		(1969-1962)	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2012-2000)	(2012-1962)
متوسط الإنتاجية (دينار للعامل)	القطاعات غير النفطية	2537.05	6816.96	9638.68	8435.42	11310.63	8161.67
	القطاع النفطي	330376.11	1342677.35	1050388.24	686807.81	804901.71	841164.35
	إنتاجية الكلية	12075.97	29290.27	24592.25	20661.01	23201.04	22210.42

- تم حساب الإنتاجية المتوسطة من خلال قسمة الناتج الحقيقي على عدد المشتغلين.
- تم احتساب المتوسط الحسابي من قبل الباحثين.

٦. قياس معدل البطالة الحقيقي:

سبق وأشرنا إلى أن معدل البطالة الحقيقي يعكس كلا من البطالة الصريحة والبطالة المقنعة، وقد توصلنا إلى اشتقاق صيغة رياضية يمكن من خلالها قياس هذا المعدل، وتأخذ الصيغة الشكل التالي:

$$U_R = \left(1 - \frac{A}{A^{\cdot}}\right)$$

حيث أن:

U_R: معدل البطالة الحقيقي، A: الإنتاجية الفعلية، $A^{\cdot}$: الإنتاجية المحتملة.

وفيما يخص الإنتاجية الفعلية فقد تم تناولها في تطور الإنتاجية المتوسط للعمل، ويمكن قياسها من خلال قسمة الناتج على عدد المشتغلين، أما فيما يخص قياس الإنتاجية المحتملة فيمكن تعريفها بأنها أعلى قيمة للإنتاجية الفعلية المتحققة بين القطاعات الاقتصادية (**عطية ومقلد، ٢٠٠٥**)، وسيتم في هذه الدراسة تحديد قيمة الإنتاجية المحتملة لكل فترة كأكبر قيمة للإنتاجية المتحققة خلال نفس الفترة، ومن خلال البيانات المتاحة في الجدول رقم (٥) فإننا نلاحظ أن قيمة الإنتاجية المحتملة تختلف من فترة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، فأكبر قيمة للإنتاجية في القطاعات غير النفطية خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢) بلغت ١٥١٥٤,١ دينار للعامل الواحد، بينما للقطاع النفطي فقد بلغت ١٨٥٥٥٩٤,٠٩دينار للعامل الواحد، و٧٣٠٧٠,٤٧ دينار للعامل الواحد على المستوى الكلي.

وسيتم الاعتماد على الإنتاجية المتوسطة للعمل في القطاعات غير النفطية في حساب معدل البطالة الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)، وذلك لاستبعاد أثر القطاع النفطي، وكذلك نتيجة تركز النسبة الأكبر من المشتغلين في القطاعات غير النفطية، ومن خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (٥) نلاحظ أن متوسط معدل البطالة الحقيقي قد بلغ ٤٦,١٤% خلال الفترة (١٩٦٢-٢٠١٢)، ومن خلال تتبع التغيرات في معدل البطالة الحقيقي فيلاحظ بأنه قد شهد انخفاضاً خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٨٩)، وذلك بسبب ارتفاع الإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل في تلك الفترة، ثم تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، بسبب التذبذب في مستويات الإنتاجية المتوسطة، وحقق معدل البطالة الحقيقي أعلى قيمة بلغت ٨٣,٢٦% خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٦٩)، في حين بلغت أقل قيمة ٢٥,٥٢% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، ونلاحظ أنه تراوح بين ٣٥% و ٥٥% خلال الفترات الأخرى، ويعكس ارتفاع معدل البطالة الحقيقي ظاهرة البطالة المقنعة، والتي يعاني منها الاقتصاد الليبي، ويلاحظ أن التغيرات في معدل البطالة الحقيقي تترافق مع التغيرات في معدل

البطالة الفعلي سواء بالارتفاع أو الانخفاض في الفترات (١٩٦٩-١٩٦٢) و (١٩٧٩-١٩٧٠) و (١٩٩٩-١٩٩٠)، في حين نلاحظ تغير هذه العلاقة خلال الفترتين (١٩٨٩-١٩٨٠) و (٢٠١٢-٢٠٠٠) والتي شهدت ارتفاعا في معدل البطالة الفعلي ترافق مع انخفاض معدل البطالة الحقيقي.

جدول رقم (٥): تطور الإنتاجية المحتملة ومعدل البطالة الحقيقي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٢)

البيان - الفترة		(1969-1962)	(1979-1970)	(1989-1980)	(1999-1990)	(2012-2000)	(2012-1962)
الإنتاجية المحتملة (دينار للمشتغل)	القطاعات غير النفطية	3425.73	9562.74	11565.46	8908.87	15154.10	15154.10
	القطاع النفطي	37070	1855594.09	1524739.01	839629.72	1271174.50	1855594.09
	الإنتاجية الكلية	20773.08	36937.35	37070.47	23267.00	27201.23	37070.47
	متوسط معدل البطالة الحقيقي (%)	83.26	55.02	36.40	44.34	25.52	46.14

- تم حساب الإنتاجية المحتملة لكل فترة كأكبر قيمة للإنتاجية الفعلية المتحققة خلال الفترة.
- تم احتساب معدل البطالة الحقيقي من خلال المعادلة التالية:

$$U_R = \left(1 - \frac{A}{A^*}\right)$$

حيث أن: U_R: معدل البطالة الحقيقي، A: الإنتاجية الفعلية، A^*: الإنتاجية المحتملة وهي تساوي ١٥١٥٤,١دينار وهي أكبر قيمة للإنتاجية الفعلية في القطاعات غير النفطية خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢).

- تم احتساب المتوسط الحسابي من قبل الباحثين.

الشكل رقم (١): تطور معدل البطالة الفعلي والحقيقي خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢).

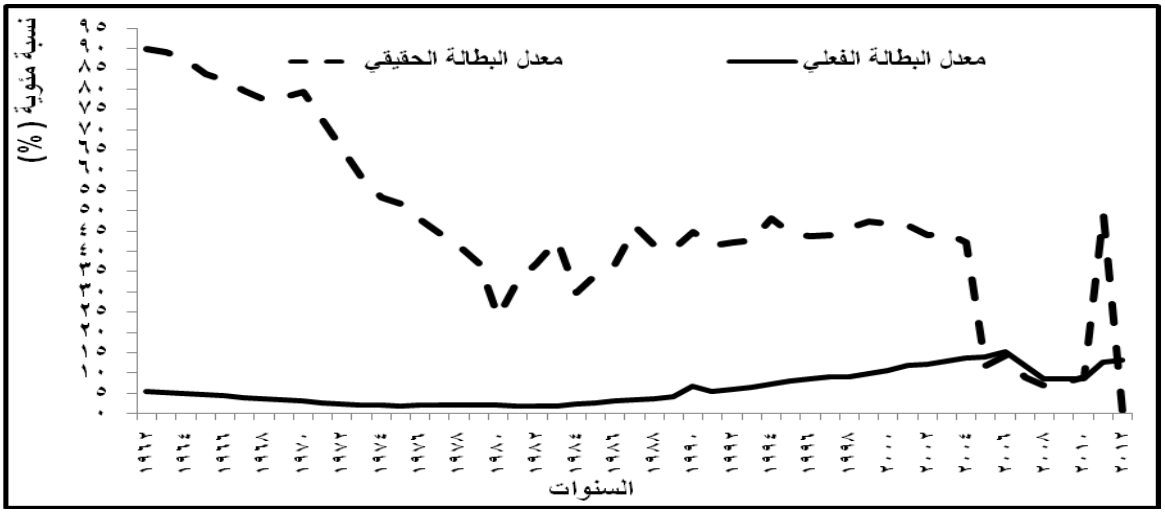

إن سلوك معدل البطالة الحقيقي هو انعكاس لسلوك الإنتاجية المتوسطة للعمل، حيث أن ارتفاع الإنتاجية المتوسطة للعمل ينتج عنه انخفاض في معدل البطالة الحقيقي والعكس وبالتالي فإن ارتفاع معدل البطالة الحقيقي هو نتيجة العديد من العوامل: أهمها انخفاض الإنتاجية، ومعدلات النمو في القطاعات غير النفطية، والتي تشكل المؤسسات والمشاريع العامة المملوكة للدولة النسبة الأكبر منها وكذلك نتيجة سياسة التوظيف التي تقوم بها الدولة من خلال توفير فرص عمل لجميع الداخلين إلى سوق العمل، فالتشغيل في القطاعات العامة يتبع سياسة الدولة في التوظيف، والتي تركز بشكل كبير على توفير فرص العمل لجميع الداخلين لسوق العمل وخصوصا من الخريجين، وتخفيض معدل البطالة، ولا يقترن بمدى حاجة هذه القطاعات إلى عمالة، وهو ما يجعل الزيادة في التشغيل لا تنعكس زيادة الناتج في القطاعات، والمشروعات العامة، ما يعني انخفاض مستويات الإنتاجية، وبالتالي فإن محاولة الدولة تخفيض معدل البطالة الفعلي ينتج عنه انخفاض مستويات الإنتاجية في هذه القطاعات، وانتشار البطالة المقنعة، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة الحقيقي؛كما أن عملية التوظيف في القطاع العام لا تتم وفق الاحتياجات أو التخصص أو الكفاءة، وإنما يخضع لاعتبارات أخرى؛ يلعب فيها الفساد الإداري والمالي دوراً كبيراً؛وتتلاقى فيها العوامل الشخصية والإجراءات الإدارية والتنظيمية وسياسات الدولة فيما يخص بأنظمة وقوانين العمل وتحديد الأجور؛ ما يعمق من الانخفاض في الإنتاجية؛ بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في توظيف العمالة المحلية، واعتماده على العمالة الوافدة في معظم نشاطاته.

٧. الخلاصة

قامت هذه الورقة بمحاولة قياس معدل البطالة الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠١٢-١٩٦٢) باستخدام الأسلوب الرياضي، وذلك للتعرف على وجود ظاهرة البطالة المقنعة والتي تعكسها انخفاض مستويات الإنتاجية لعنصر العمل، وتوصلت الورقة إلى نتيجة مفادها ارتفاع كل من معدلات البطالة الصريحة (الفعلية)، ومعدلات البطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي، وبالتالي وجود ظاهرة البطالة المقنعة في الاقتصاد الليبي، والتي تعني انخفاض مستويات الإنتاجية لعنصر العمل.

٨. النتائج:

١. ارتفاع كل من معدلات البطالة الصريحة (الفعلية)، ومعدلات البطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.
٢. بلغ معامل الاختلاف لمعدل البطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ٥٥%.
٣. عدم وضوح السياسات والتشريعات المنظمة لسوق العمل وللأنشطة الاقتصادية والتي كانت سببا فى حدوث الاختلالات في سوق العمل الليبي.
٤. ارتفاع كل من معدلات البطالة الصريحة (الفعلية)، ومعدلات البطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي.
٥. عدم وجود بيانات فعلية عن متطلبات سوق العمل وما يحتاجه من اعداد.
٦. ساهمت بعض العوامل الاجتماعية في تعميق مشكلة البطالة في ليبيا والمتمثلة في النظرة الدونية من قبل العمالة المحلية لبعض المهن والاعمال.

٩. التوصيات:

١. إعادة تأهيل الخريجين والذين لا تتناسب مؤهلاتهم التعليمية مع متطلبات سوق العمل.
٢. زيادة الإنفاق على التعليم وخصوصاً في الجانب التطبيقي.
٣. العمل على تحديث وإصلاح القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي وسوق العمل بما ينظم ويحفز حركة النشاط الاقتصادي وخاصة القطاع الخاص.
٤. العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة في المشاريع التي تتميز بكثافتها العمالية.
٥. العمل على انشاء مؤسسات تعمل توفير بيانات دورية ومنتظمة عن سوق العمل الليبي.
٦. محاولة تغير النظرة الدونية لبعض الاعمال من خلال برامج التوعية والتثقيف.
٧. تعزيز الثقة والشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز هذا القطاع للمشاركة في عملية التنمية بجميع جوانبها التخطيطية والتمويلية والتنفيذية.

قائمة المراجع والمصادر:

١. جبلز، مالكوم وآخرون (١٩٩٥)."**اقتصاديات التنمية**". (تعريب: طه عبد الله وآخرون). دار المريخ للنشر، الرياض- السعودية.
٢. الجروشي، علي عبد السلام (٢٠١٢). "**النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته-ليبيا.
٣. الجروشي، علي عبد السلام؛ التركي، عياد محمد (٢٠١٣). "**البطالة في ليبيا: الأنواع-الأسباب-الحلول المقترحة**"، مؤتمر **سوق العمل الليبي: الواقع والأفاق المستقبلية**، ٢٥-١٢-٢٠١٣، ص ٧٤، ١١٦، كلية الاقتصاد-جامعة مصراته – ليبيا.
٤. خليل، سامي (١٩٩٤)."**نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**"، الكتاب الأول. الكويت. وكالة الأهرام للتوزيع – القاهرة – مصر .
٥. دربك، هيفاء (٢٠٠٤)، **تقرير اقتصادي يحذر من خطورة المشكلة: حجم البطالة المُقنَّعة في الدول العربية يتجاوز ٢٥%**، مجلة الجزيرة الإلكترونية، العدد ١٠٢،[شبكة الانترنت] ، (تم الاطلاع ١٦ ديسمبر ٢٠١٦)،
٦. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، مقلد، رمضان محمد أحمد (٢٠٠٥). "**النظرية الاقتصادية الكلية**". الإسكندرية: جامعة الإسكندرية - مصر.
٧. مجلس التخطيط العام (ديسمبر ٢٠٠١) -**المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٢-٢٠٠٠.**
٨. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، "**البطالة في الاقتصاد الليبي، ماهيتها، مسبباتها، طرق علاجها**"، دراسة غير منشورة، أغسطس ٢٠٠٩.
٩. مركز بحوث العلوم الاقتصادية (٢٠١٠)، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (٢٠٠٦-١٩٦٢).**
١٠. مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، أعداد مختلفة.
١١. مصرف ليبيا المركزي، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.
١٢. نجا، علي عبد الوهاب (٢٠٠٥)."**مشكلة البطالة: وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي علها دراسة تحليلية-تطبيقية**" ، الإسكندرية، الدار الجامعية.
١٣. وزارة التخطيط (٢٠١٤) ، **تقييم البرنامج التنموي (٢٠١٢-٢٠٠٨).**
١٤. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، **ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠١٢.**